**تحولت مؤسستكم من صفة المجلس الاستشاري إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعيدا عن المسميات ما الذي تغير حقيقة في مجلسكم؟**

المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو حلقة ثالثة أكثر تقدما من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في طبعتيه الأولى والثانية، وجه التقدم يتجلى أولا في الصلاحيات الجديدة التي منحها الظهير المنظم للمجلس الجديد على مستوى حماية حقوق الإنسان والنهوض بالثقافة المرتبطة بهذه المنظومة الكونية. على مستوى الحماية يحق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتلقى الشكايات مع إلزامية تتبعها ومعرفة مآلها، إذ منحه الظهير حق استدعاء الأطراف والاستماع للشهود في احترام تام لاختصاصات السلطة القضائية. الظهير منح أيضا للمجلس إمكانية التدخل الاستباقي في حالة الاحتقان الاجتماعي أو في حالة التوتر والقيام بأعمال الوساطة والتوفيق من أجل المساهمة في إيجاد مخارج وحلول للمشاكل التي قد تطفو محليا، وجهويا أو وطنيا، هذا التدخل الاستباقي يهدف إلى الوقاية من حدوث أي انتهاك من انتهاكات حقوق الإنسان. هذا الظهير منح المجلس أيضا صلاحيات أخرى كزيارة المؤسسات السجنية ومراكز حماية الطفولة ومستشفيات الأمراض النفسية والعقلية وأماكن احتجاز الأجانب الذين يوجدون في وضعية غير قانونية. يوجد ضمن المهام الملقاة أيضا على المجلس إصدار تقرير سنوي يرصد حالة حقوق الإنسان بالمغرب، ويعرض هذا التقرير على البرلمان بغرفتيه وتنشر مضامين التقرير ليطلع عليها الرأي العام بوسائل مختلفة بما في ذلك النشر بالجريدة الرسمية. على

**حق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتلقى الشكايات مع إلزامية تتبعها ومعرفة مآلها، إذ منحه الظهير حق استدعاء الأطراف والاستماع للشهود في احترام تام لاختصاصات السلطة القضائية.**

مستوى النهوض بحقوق الإنسان هناك إمكانيات جديدة تتعلق بإثراء حوار وطني حول قضايا مفصلية وإشكالية، بالإضافة إلى مهام تقليدية وكلاسيكية معروفة تناط بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق له أن حاز على الاعتماد رقم "أ" من طرف لجنة التنسيق العالمية، وحاز الاعتراف نفسه بمناسبة ظهور الظهير الجديد المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. شيء آخر جديد، هو أن تغييرا وقع على مستوى التركيبة حتى تكون هذه الأخيرة أكثر مهنية واحترافية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة، مما يجعلنا أمام تمثيلية وازنة للمجتمع المدني وتدخل المؤسسة التشريعية من خلال اقتراح البرلمان بغرفتيه لأعضاء يشغلون عضوية المجلس الوطني، إضافة إلى اللجان الجهوية التي شكلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار سياسة القرب التي تنهجها المؤسسة.

Revue de Presse des droits de l'Homme

**بعد الإعلان عن تركيبة المجلس تعرضتم لمجموعة من الانتقادات، وصلت حد اتهامكم بإقصاء الإسلاميين وتحويل المجلس لناد لليساريين، ما تعليقكم على هذه التهم؟**

الجدل الدائر حاليا في الساحة الوطنية حول عضوية المجلس الوطني يعبر عن الأهمية التي يشكلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويعبر، من جهة أخرى، عن طموح مجموعة من المنظمات الحقوقية الوطنية في أن يكون لها موقع داخل المجلس الوطني، وهذا بالنسبة إلي شيء إيجابي يبين أن للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أدوارا مهمة في مجال حماية حقوق الإنسان وفي مجال النهوض بهذه الحقوق والتربية عليها وعلى قيم الديمقراطية بشكل عام. بعض ذهب إلى حد القول بأن هناك إقصاء للإسلاميين، وهنا وجبت إلى الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس مجلسا للديانات، يعلم الجميع أن المجلس في تركيبته الحالية وبقانونه الحالي لا يسمح بتمثيلية نقابية أو حزبية، وبالتالي فإن أي حديث عن تمثيلية للتيارات السياسية أمر لا يستقيم تركيبة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كما هو وارد في القانون هي كالتالي: ثمانية أعضاء يعينون من طرف ملك البلاد، إحدى عشر عضوا يمثلون هيئات المجتمع المدني، ثمانية أعضاء يتم اقتراحهم من طرف البرلمان بغرفتيه، وهناك طبعا تمثيلية لبعض المؤسسات كالهيئة الدينية العليا والودادية الحسنية للقضاة، وبالتالي الكوطا المخصصة للمجتمع المدني لا يمكن أن تستوعب الجميع أمام كل هذا النسيج الجمعوي الواسع الذي تزخر به بلادنا وأمام الديناميات المحلية والوازنة الموجودة على امتداد المغرب. من هنا فالأمر لا يتعلق بإقصاء بل يتعلق باختيار وبأولويات، هناك منظمات وطنية مثلت بهذا المجلس لأكثر من عشرين سنة، وبالتالي آن الأوان ليفتح المجال أمام تجارب جديدة، لقد ظهرت في العشرية الأخيرة منظمات متخصصة في الإعاقة، القضاء، البيئة والتنمية، مما جعلنا نعمل على إيجاد موقع لهذه المبادرات داخل تركيبة المجلس حتى نتمكن من الاشتغال على مختلف أجيال حقوق الإنسان.

أضيف أيضا أن الحديث عن الإقصاء لا يستقيم إلا من خلال الممارسة، إذا تبين أن المجلس يعمد إلى عدم استدعاء بعض المنظمات في اللقاءات الحوارية والتشاورية التي ينظمها آنذاك يمكن الحديث عن الإقصاء، إذا ما تقدمت جمعية بمشروع للشراكة مع المجلس وتم رفضه من دون مبرر حينها يمكن الحديث عن الإقصاء. عملنا لأزيد من ستة أشهر لإعداد تركيبة هذا المجلس في احترام لثلاثة أبعاد: بعد يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأعضاء على التأمل وعلى التفكير وعلى الجدل بما يعني قدرة على الانخراط في الزمن العميق لثقافة حقوق

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

## محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

# من الصعب أن أقوم بمحاكمة نفسي بنفسي، لكنني أترك للآخرين فضول القيام بهذا النوع من المحاكمات

**كثير من الأسئلة وغير قليل من النقد يطال المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ إصدار ظهير ملكي جديد يؤسس له خلفا للمجلس الاستشاري، وتعيين محمد الصبار الرئيس السابق لمنتدى الحقيقة والإنصاف أمينا عاما لهذا المجلس. أسئلة تثار حول أدوار المجلس في حلته الجديدة ومحاولات لفهم الآليات التي سيعتمدها لحماية حقوق الإنسان بالمغرب والنهوض بالثقافة الديمقراطية بشكل عام، وانتقادات تطال أداءه وطريقة اشتغاله، لعل آخرها هو السجال الذي دار بمناسبة الإعلان عن التشكيلة الجديدة لأعضاء للمجلس. عن سير المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومبادراته في مجالات متعددة مثل ملف السلفية الجهادية والملاحظة الانتخابية وغيرهما من المواضيع يتحدث محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الحوار مع جريدة "الشروق".**

أجرى الحوار: **رشيد البلغيتي**

الإنسان، البعد الثاني يراعي قدرة عينة من الأعضاء على التخطيط الاستراتيجي، أما البعد الثالث فيهتم بأعضاء لهم مهارات ميدانية. وبالتالي حاولنا تحقيق تكامل بين هذه التركيبة بأبعادها الثلاثية حتى تكون قادرة على العطاء وتقديم عمل جيد في مجال حقوق الإنسان. ليس هناك أي إقصاء مسبق ولا ممنهج، ودليلي على ذلك أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا في شخص رئيسه وأمينه العام ومباشرة بعد التعيين اشتغل على ملف يعد من الملفات الملتهبة لدى منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، وهو ملف "السلفية الجهادية" وقد تمكنا من تحقيق عفو لمجموعة من المعتقلين في هذا الإطار. في جميع الأحوال كنا وسنبقى

**الجدل الدائر حاليا في الساحة الوطنية حول عضوية المجلس الوطني يعبر عن الأهمية التي يشكلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويعبر، من جهة أخرى، عن طموح مجموعة من المنظمات الحقوقية في أن يكون لها موقع داخل المجلس الوطني.**

رهن إشارة هيئات المجتمع المدني بمختلف تخصصاتها وتلاوينها مع الاستعداد الدائم للتعاون والتشاور. باب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مفتوح لكل الجمعيات التي صدرت منها احتجاجات نعتبرها مشروعة في جميع الأحوال لأن لدينا قناعة راسخة بأهمية الاشتغال مع هذه الهيئات والاستماع لكافة المنظمات الحقوقية ذات المصداقية.

**يقال إن وساطتكم للإفراج عن بعض الإسلاميين المعتقلين جاءت لإطفاء غضب الشارع المطالب بإنهاء الاعتقال السياسي، ما مدى صحة هذا الكلام؟**

في الواقع كان هناك ملف يشغل بال الحركة الحقوقية وجزء من الطبقة السياسية هو ملف "بلعيرج ومن معه"، هذا الملف صدرت فيه تقارير بعض المنظمات الحقوقية التي أقر بعضها بالانتفاء الكلي أو الجزئي لشروط المحاكمة العادلة في هذه القضية، ومن أجل إرساء تدابير الثقة كان لابد لنا من التحرك مباشرة بعد تعييننا، اشتغلنا على ملف "بلعيرج ومن معه" وتوسعنا إلى مجموعات أخرى شملت المعتقلين فيما يسمى بـ«قضايا الإرهاب»، ونحن متأكدون أن المعتقلين في إطار هذا الملف ليسوا متورطين جميعا في أفعال مادية، بل يوجد من بينهم من حوكم في إطار نوايا وتبنيهم لأفكار قد تكون شاذة غير أنها لم تصل إلى المستوى الذي يجرمه القانون كالتحريض على العنصرية والكراهية والإشادة بالإرهاب. المهم

أننا تقدمنا بمذكرة لجلالة الملك قصد العفو عن مجموعة من الأشخاص ففوجئنا بأن العفو شمل عددا أكبر من المعتقلين الذين التمس المجلس العفو عنهم، كما استفاد عدد آخر من المعتقلين من تخفيض مهم في العقوبات الحبسية. هذه النتيجة جاءت بعد الاشتغال على لوائح محدودة، لأن الملف ضخم ويعود إلى ما قبل سنة 2003 وفيه عدد كبير من المعتقلين، مما جعل الفرصة غير متاحة إلى حد الساعة لتجميع وتحليل كل المعطيات المحيطة بهذا الملف الذي نعتبره من انشغالات المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع ما يتطلبه الموضوع من معالجات دقيقة تستثني من تورطوا في جرائم الدم، وتعمل على تعبيد الطريق نحو العفو للآخرين عن طريق فتح ورش للمراجعات الفكرية والدينية والأيديولوجية مع إمكانية الاستئناس بتجارب وقعت في عالمنا العربي خصوصا في مصر والسعودية.

**بعض الجمعيات الحقوقية تدعي أن الاعتقال السياسي لا زال ساري المفعول بالمغرب، وتسوق أمثلة "الحاقد" مغني الراب، معتقلي بوعرفة وبعض الاعتقالات التي كانت في صفوف أعضاء حركة 20 فبراير؟**

أولا المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يتوفر على أي ملف يتعلق بمغني الراب المعروف ب«الحاقد»، وكل ما نتوفر عليه من معطيات هو أن هذا الشاب يتابع في قضية مرتبطة بالحق العام وأن هناك ضحية يتوفر على شهادات طبية وأقواله معززة بشهادة شهود. بالنسبة إلى الكبوري ورفاقه فالمجلس يتوفر على ملف تقدم به دفاعه يتحدث فيه هذا الأخير عن

**حق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتلقى الشكايات مع إلزامية تتبعها ومعرفة مآلها، إذ منحه الظهير حق استدعاء الأطراف والاستماع للشهود في احترام تام لاختصاصات السلطة القضائية.**

مجموعة من الاختلالات التي عرفتها المحاكمة، وفي جميع الأحوال فالكبوري مناضل سياسي ونقابي وحقوقي معروف في منطقة بوعرفة، جمعنا كل المعطيات المتعلقة بالملف والمجلس سيقوم بمسعى للإفراج عنه وعن رفاقه. بالنسبة إلى معتقلي حركة عشرين فبراير، وهي للإشارة محدودة ولم تصدر فيها أحكام، لا يمكن إلا أن نجزم وحتى في غياب المعطيات الكافية أنها اعتقالات ذات طبيعة سياسية.

Revue de Presse droits de l'Homme

**الانتخابات على الأبواب وقانون الملاحظة الانتخابية خصكم بمجموعة من الصلاحيات، أين وصلت الاستعدادات؟**

بالمناسبة افتتحت يوم الجمعة الماضي أول دورة تدريبية لفائدة ملاحظي الانتخابات عددهم 160 ملاحظا ينتمون إلى جمعيات المجتمع المدني وبعضهم سيشتغل مباشرة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان. قانون الملاحظة الانتخابية منح للمجلس الوطني احتكار منح الاعتماد للملاحظين من خلال لجنة يرأسها رئيس المجلس، وكاتبه، والأمين العام، وعضوية خمس منظمات ممثلة داخل المجلس، وقطاعات وزارية لها علاقة بالانتخابات كوزارة الداخلية والعدل والخارجية. المجلس قام بتهييئ الشروط من أجل منح الاعتماد وكذا القيام بالملاحظة الانتخابية. سيتم نشر إعلان للراغبين في الملاحظة الانتخابية للتوجه إلى المجلس بطلباتهم مشفوعة بالتصريح بالشرف، مع الإشارة إلى أن أنواع الملاحظة ثلاثة: ملاحظة يقوم بها المجلس الوطني لأنه راكم تجربتين للملاحظة في الاستحقاقات الانتخابية الماضية، وملاحظة تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وملاحظة يتكفل بها أفراد ذاتيون. هناك حرص على أن يتمتع الملاحظ بمجموعة من القيم من بينها التجرد والنزاهة والاستقلال والحياد وأن لا يكون نشطا في الحملة الانتخابية ومراعاة عدم ترشح أحد أفراد عائلته الأقربين في الانتخابات. المجلس طبعا سيقوم بمجموعة من الاحتياطات لمنح الاعتماد بالإضافة إلى المراقبة البعدية التي تعطي للجنة أحقية سحب الاعتماد، إذا ثبت أن هناك خرقا يمس سلامة الملاحظة الانتخابية. نتمنى أن يكون هناك تفاعل إيجابي بين الجمعيات الراغبة في القيام بعملية الملاحظة الانتخابية من أجل إرساء الشفافية في العملية الانتخابية وتكريس النزاهة والحد من الاحتجاجات والتنديد بالمخالفات الذي يصاحب الانتخابات.

**هناك من رفاقك من يتهمك بتغيير مواقفك، لقد كان محمد الصبار رئيسا سابقا لمنتدى الحقيقة والإنصاف ثم تحول إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ما الذي تغير المؤسسة أم الشخص؟**

لا يمكن الجزم نهائيا بأن المؤسسة تغير مسارها، المجلس عموما هو صاحب تجربة قصيرة، عقدنا دورتنا الأولى بكامل أعضائنا يوم الخميس الماضي، نحن في مرحلة البدايات ونعتقد أننا نتوفر على كل الإمكانيات لتغيير مسارات المجلس السابقة من خلال القانون المنظم للمجلس ونوعية الأعضاء الحاليين، وكذا من خلال الإرادة الملكية المعبر عنها في اتجاه تكريس دولة الحق والقانون، ودولة المواطنة، ودولة حقوق الإنسان. تغيير المسارات عموما ليس بالشيء السهل، لأن هناك صعوبات وإكراهات تعتري محاولات الإصلاح، لكن المهم هو أننا في الطريق الصحيح قصد تعزيز منظومة حقوق الإنسان. بالنسبة إلى محمد الصبار الشخص، فمن الصعب أن أقوم بمحاكمة نفسي بنفسي، لكني أترك للآخرين فضول القيام بهذا النوع من المحاكمات. ■

Revue de Presse des droits de l'Homme